الملازمة فلانه اذا كان علته تامة ازلية يكون نسبة
حدوثه الى جميع اجزاء الاوقات على السوية فا
فاختصاص حدوثه بوقت دون وقت يكون رجحانا
بلا مرجح بلا اشتباه فان قال المعلل في دفع معارضة
السائل لانم ان الترجيح من غير مرجح مح
فذلك المنع مما لا يفيد المعلل لان السائل
في تلك المعارضة لان السائل يرد و يقول لانم
من ان يكون الترجيح بلا مرجح محالا ولم يكن
كذلك فان كان محالا يتم ما ذكرنا من الدليل
سالما عن هذا المنع وان لم يكن محالا جاز وجود
العالم بدون المؤثر فبطل اصل دليلكم لكون
كبراه غير ثابتة ح وهي ان كل محدث فله مؤثر
وحاصل هذا الكلام اثبات المقدمة الممنوعة
على سبيل الالزام يعني ان هذه المقدمة لا بد ان
يكون ثابتة عندكم لاعتقادكم ان كل محدث

محدث فله مؤثر وهو مبني على استحالة الترجيح
بلا مرجح وجوابه بالنقض الاجمالي كما يقول
المعلل ما ذكرتم من الدليل المورد في مقام المعارض
بجميع مقدماته غير صحيح بدليل التخلف اي تخلف
الحكم المطاعنه في الحوادث اليومية مع تاتي ايراد
جميع مقدماته فيها ويمكن ان يجاب عن دليل السائل
بطريق المناقضة ايضا وتوجيهه ان يقال لانم ان
ليس اللازم ههنا من المستحيلات وانما يكون كذلك ان
لو كانت تلك الامور الغير المتناهية مجتمعة في الوجود
لكنه ممنوع اذ يجوز ان يكون من الاسباب المعدة والمعدات
ليس من لوازمها ان يجتمع في الوجود واذا ثبت صغرى
الدليل المورد في اثبات احتياج العالم الى المؤثر
وهي ان العالم محدث فنقول في اثبات كبراه وهي
قولنا لنا ان كل محدث فله مؤثر لان كل محدث
وكل ممكن فله مؤثر وصغرى هذا الدليل ظاهرة
واما كبراه فنقول في بيانها ان الممكن لا يقتضي ذاته

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com) 1